الجزائروالساحل الإفريقي: معضلات الداخل وحسابات الخارج

Algeria and the African Sahel: Internal Dilemmas and External Calculations

أســية قــوراري[1]*

[1] جامعة أبي بكر بلقايد، مخبر حقوق الإنسان والحريات الأساسية–تلمسان (الجزائر)

assia.gourari@univ-tlemcen.dz

منير موسى أبو رحمة [2]

[2] جامعة أبي بكر بلقايد، مخبر حقوق الإنسان والحريات الأساسية– تلمسان (الجزائر)

mounirmoussa.abourahma@univ-tlemcen.dz

تاريخ الارسال: 2021/09/09 تاريخ القبول: 2021/11/01 تاريخ النشر: 2021/12/24

ملخص: *تحظى منطقة الساحل الإفريقي بأولوية كبيرة لدى صانع القرار الجزائري نظرا لأهميتها الإستراتيجية من جهة، والرهانات الأمنية الجديدة التي باتت تمثل تحديا على مدركات الأمن الوطني الجزائري في عمقه الجنوبي من جهة أخرى. تنطلق الدراسة من فرضية أنّ الواقع الجيوسياسي في منطقة الساحل يُحتم على الدول الإقليمية والدولية أن تتحرك بمعزل (من نظرة واقعية) أو بتكتلات تقليدية لرسم سياسة وتقسيمات جديدة في المنطقة، ومن ثم على الجزائر أن تُعيد النظر في تصوراتها الأمنية في المنطقة بناء على المحددات والرهانات الجديدة كالتهديدات الأمنية والتدخلات الخارجية. ومنه تطرح الدراسة تساؤلات عديدة عن إمكانية "عودة الجزائر" لأن تكون فاعلا إقليميا بارزا، في ظلّ جوار جغرافي مضطرب وخطر، وكيفية الموازنة بين التحديات الدّاخلية والتحديات الخارجية، حيث ستفحص الدراسة مدى فعاليّة المقاربة الأمنية الجزائرية في ظل الوضع الداخلي الهش سياسيا واقتصاديا، وكيف يُمكن تكييف مرتكزات هذه المقاربة مع الواقع الجيوسياسي الجديد في المنطقة.*

الكلمات المفتاحية: *الجزائر؛ الساحل الإفريقي؛ التهديدات الأمنية؛ الأزمات؛ التدخل الخارجي .*

Abstract *:The Sahel region is a high priority for Algerian decision makers due to its strategic importance on the one hand, and the new security stakes that have become a challenge to Algeria's national security perceptions in its southern depth on the other. The study is based on the premise that the geopolitical realities in the Sahel region require regional and international states to act in isolation (from a realistic view) or by traditional blocs to draw up new policies and divisions in the region. The study raises many questions about the possibility of "returning Algeria" to be a prominent regional actor, , namely how to balance internal and external challenges, where the study will examine the effectiveness of the Algerian security approach in the politically and economically fragile internal situation, and how the foundations of this approach can be adapted to the new geopolitical realities in the region.*

key words: *Algeria ;The African Coast/Sahel;Security Threats; Crises; External Intervention*

* المؤلف المرسل

- **مقدّمة:**

تشهد منطقة الساحل الإفريقي في الوقت الراهن اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والدارسين، وصناع القرار على حد سواء لما مرّت به من ويلات الحروب، والأزمات، والصراعات، فضلا عن التهديدات الأمنية بشقيها التماثلية واللاّتماثلية. فشعوبها مازالت تعاني الاضطهاد، والتهميش، والفقر، والأمراض، والأوبئة، ومختلف الظواهر السلبية والأزمات الإنسانية. وتحظى هذه المنطقة بأهمّية جيوسياسية وجيواستراتيجية بالنسبة للقوى الدولية، كما تحتوي على إمكانات طبيعية منها ما هو باطني وما هو سطحي، وعلى رأسها الطاقات الحيوية في العالم من: بترول وغاز وطاقة شمسية، إضافة إلى المياه الجوفية والغاز الصخري والمعادن النفيسة، غير أن هذه الثروات بدل أن تكون نعمة أضحت نقمة على دول المنطقة بسبب التكالب الخارجي عليها، وهو ما دفع صناع القرار لدول المنطقة بصياغة مقاربة أمنية شاملة في إطار التعاون والتنمية. هذا وقد أولى صانع القرار الجزائري أهمية قصوى لمنطقة الساحل الإفريقي لاعتبارات عديدة أبرزها القرب الجغرافي من جهة و من جهة أخرى فيما يخص قضايا التهديدات الأمنية بأنواعها المختلفة التي أضحت تهدد أمن وسلامة أراضيها. كما تشهد هذه المنطقة تمركزا مكثفا للقواعد الإرهابية والمنظمات الإجرامية بمختلف أنواعها. إنّ تعقد الأوضاع في منطقة الساحل، وبحكم أنّ الجزائر تجاور دولتين منهارتين تماما واللّتان تُعانيان من فشل دولاتي وكلاهما تشتركان مع الجزائر بشريط حدودي واسع؛ فمالي تملك حدودا معها تصل إلى حوالي 1376كلم أما ليبيا فتتقاسم معها شريط حدودي يصل إلى حوالي 982 كلم. وجدت الجزائر نفسها وسط بيئة تعيش توترا خطيرا يمكن أن ينفجر في أية لحظة ممكنة. هذا بالإضافة للإنهاك الداخلي التي مرّت به الجزائر، وهنا بالتحديد سوف نعرّج على المسارات التي مرّت بها الجزائر داخليا بخصوص انكفائها نحو ترتيب بيتها الداخلي و خاصة بعد الأحداث التي توالت "الانتفاضات العربية" والتي أسقطت الكثير من الأنظمة السلطوية. بناء على ذلك ستبحث هذه الدراسة في تأثير البيئة الداخلية والخارجية على حد سواء في فاعليّة المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي انطلاقا من الإشكالية التالية: **ما هو حجم وحدود ومستويات تأثير العوامل الداخلية والخارجية على فاعليّة الدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي؟**

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الواقع الجيوسياسي في منطقة الساحل حتم على الدول المُتنافسة أن تتحرك بمعزل (من نظرة واقعية) أو بتكتلات تقليدية لرسم سياسة وتقسيمات جديدة فيها، الأمر الذّي يفرض على الجزائر أن تُعيد النظر في تصوراتها الأمنية تجاه منطقة الساحل الإفريقي وفقا للمحددات والبناءات والرهانات الأمنية الجديدة في هذه المنطقة .

1. الجزائرومنطقة الساحل الإفريقي: في تفكيك العلاقة

تتمتع الجزائر بموقع محوري ذو امتدادات عديدة، ضمن فضاءات جيوسياسية متنوعة في القارة السمراء، وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق ذات الأولوية والأهمية لصانع القرار الجزائري، بحيث تسعى الجزائر جاهدة في التركيز والاهتمام بتطوير وتكييف مقاربتها الأمنية والسياسية في المنطقة الساحلية، لما لها من آثار عميقة على"الأمن الوطني"، فهي بالمجمل علاقة تأثير وتأثر، ذلك أنّ الساحل الإفريقي هو العمق الجنوبي للأمن الجزائري وكذا الامتداد التاريخي والجغرافي والحضاري لها.

ثمة اختلافات واضحة ما بين المختصين والباحثين لتحديد إطار مكاني موحد لمنطقة الساحل الإفريقي، والخلافات في هذا الشأن ما تزال قائمة لحدّ الساعة بين الجغرافيين على تحديدها بدقة وموضوعية، وهذا راجع في الأساس إلى اعتبارات جيوسياسية وإيديولوجية عديدة، لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بمنطقة مثل الساحل بكلّ ما تحمله من خصوصية، وتعقيد، وتشابك (بوهيدل، 2020، صفحة 11)، فقد اختلفت معايير تحديد هذه المنطقة؛ انطلاقا من المعيار الجغرافي القائم على المحددات الطبيعية للأرض، فتتسع منطقة الساحل الإفريقي لتشمل المنطقة الصحراوية كلها أو الدولة التي فيها جزء كبير من الصحراء، مثل مالي، والنيجر، وموريتانيا، والجزائر، وليبيا؛ في حين أنّ المعيار الاجتماعي القائم على المحددات القبلية والإثنية والتي بدورها تُمدّد الساحل الإفريقي إلى مواطن انتشار القبائل المستوطنة للصحراء الكبرى، مثل الطوارق، وإن لم تكن صحراوية. وبالمعيارين: تجد الجزائر لنفسها موضعا في هذا الفضاء العابر للأوطان وعلى تعدّد التصنيفات في تحديد دول الساحل الإفريقي فإنها تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، كالآتي: الجزائر، مالي، ليبيا، موريتانيا، السنغال، تشاد، النيجر، بوركينافاسو، نيجيريا، السودان، إريتريا،و إثيوبيا (لخضاري، 2015، صفحة 46)، ومنه فإن المنطقة تتسع وتضيق لحسابات جيوسياسية.

كما تمتاز هته المنطقة بجملة من الخصوصيات الجغرافية والاجتماعية والسياسية ذات الأهمية الإستراتيجية (لخضاري، 2015، صفحة 47)، وتعتبر الجزائر منطقة الساحل الإفريقي رهانا إستراتيجيا بكلّ المقاييس، وامتدادًا للصحراء الجزائرية بما تحمله من خصائص جيوسياسية سواء لدول الميدان*، وحتى للقوى الكبرى ولهذا عزمت الدولة الجزائرية ومنذ استقلالها على القيام بدور فعّال اتجاهها، باحثة بذلك عن الأمن والاستقرار، ممّا ساهم في الماضي والحاضر، في التقليص من التهديدات التماثلية واللاّتماثلية ومواجهة مختلف الأزمات الزاحفة من هذا الفضاء الجغرافي المهمّ (بوهيدل، 2020، الصفحات 91-92) ، بداية من أزمة الطوارق المتكررة، تليها قضايا التهريب بكل أنواعه والجريمة المنظمة، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والصراعات المتواترة حول النفوذ والقوّة بالمنطقة بالإضافة إلى عسكرتها خلال

السنوات العشر الأخيرة، وبهذا تحوّلت المنطقة إلى تهديد حقيقي إقليمي وحتى دولي (بوهيدل، 2020، صفحة 92).

كما ساهمت عدّة عوامل وأسباب في الحقيقة لتحوّل المنطقة إلى بؤرة من الأزمات والصراعات والحروب والخلافات وهذا ما زادها إلاّ تعقيدا؛ بالإضافة إلى أخذ المزيد من الوقت والجهد دون التوصل إلى نتيجة والخروج بحلول ترضي جميع الأطراف، بحيث باتت تصنف المنطقة من أخطر المناطق في العالم، بالإضافة إلى ارتباط اسمها بجميع أنواع المخاطر والتهديدات، ويرجع السبب الحقيقي وراء هذه الأحداث إلى الجذور التاريخية والسياسية الذي خلّفها الإرث الاستعماري .

لقد أسس المستعمر كخطوة أولى؛ دول الساحل ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة قطعت بذلك أوصال المجتمعات والثقافات واللّغات في إطار إستراتيجية موحدة تشمل بذلك من موريتانيا إلى السودان مخلفًا في كلّ بلد من بلدان المنطقة أزمة بناء دولة متماسكة الأطراف ومنسجمة "الجنوب والشمال" (بوبوش، 2018، صفحة 20). لتطرح مسألة أخرى عويصة متمثلة في أزمة الهوية التي تعتبر من أكبر المعضلات التي تواجه "المشروع الوطني" في الساحل بحيث لا تزال كلّ دولة في هته المنطقة تعاني من عجز التكامل والتنوّع الإثني والعرقي والثقافي والديني واللّغوي (بوبوش، 2018، صفحة 21) ، فمباشرة بعد ترسيم الحدود من طرف الدول المستعمرة للمنطقة وعلى رأسها فرنسا، لم يتم مراعاة تنوعات التركيبة البشرية الموجودة بالساحل الإفريقي، بكلّ ما تحمله من مميزات: إثنية وعرقية وحتى دينية، ممّا أدّى في الأخير إلى زرع نوع من الصراعات بين هذه الجماعات في حدّ ذاتها، والتي تختلف من الناحية الأنتربولوجية العامّة، والثقافية والاجتماعية على وجه التحديد. وكمثال في هذا السياق، يُشكل الوضع التاريخي لـ "الموريسيون" كأسياد على السكان السود، وإلى حدّ اليوم مازال يحافظون على هذه الوضعية الاجتماعية، من خلال تقلدهم للمناصب العليا والحساسة في موريتانيا، مقارنة مع نظرائهم السود الآخرين، ممّا خلق من كلّ هذا كم هائل من الصراعات بين الأطراف الموريتانية، المور والعرب والأمازيغ والأفارقة السود (بوهيدل، 2020، الصفحات 69-70).

يعد ضعف الاندماج الوطني بسبب نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يُهيمن ويسيطر على السياسة المحلية لهذه الدول، السبب الأساس في غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حلّ النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصداقية ممّا يجعل من تدخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا (بوبوش، 2018، الصفحات 20-21)، بحيث أصبح هذا الأخير يتدخل في شؤون المنطقة مُبررا ذلك بأسباب معلنة على أساس إضمار النية الطيبة ونشر السلم والأمن

في المنطقة، وأخرى خفية تحركها الأطماع والاستغلال والتحكم بأنظمة دول المنطقة لتبقى دائمة التبعية وناقصة السيادة .

بناء على ذلك، أدرك صانع القرار الجزائري جيّدا هذه التحديات في فضاء يتقاسم معه حدودا شاسعة. وأعطى للمنطقة أولوية كبيرة في محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية، وتتجلى هذه الأولوية بصورة أكبر في العقيدة الأمنية باعتبارها دليلا ومرشدا يوجه ويقرّر السياسة الأمنية للدولة ببعديها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، كما أنّ للعقيدة الأمنية تأثيرا كبيرا باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد بذلك رجالات الدولة على التعريف بالمصالح الجيوسياسية لدولتهم ولتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة، والبعيدة) (قوي، 3 جوان 2012). ولا مراء بالقول أنّ العقيدة الأمنية الجزائرية بنيت ما بعد الاستقلال في ظل ظرف داخلي وخارجي خاص، وكان لزاما عليها أن تنتهج خيارا داخليا حدّدته الدساتير الجزائرية، وتحكمت فيها ثلاثية: التاريخ ، الجغرافيا والإيديولوجيا .

وفي ذات السياق، أولت الجزائر منذ البداية أهمية للبعد الإفريقي في حركتها الجيوسياسية، إذ ترتبط الجزائر بعلاقات تاريخية مع الدول الإفريقية وتعتبر أهمّ محطات هذه العلاقات الحركة الاستعمارية التي شاهدتها القارة الإفريقية حيث خضعت معظم دولها للاستعمار، وبالتالي انطلقت الثورة التحريرية الجزائرية بالضبط أين شكلت القارة الإفريقية قاعدة خلفية لها في سياق التضامن الثوري الذي ساد بين دولها فقد لعبت دولها دورا مهما في الضغط الدبلوماسي، خاصة على " فرنسا " لإجبارها على الاعتراف باستقلال الجزائر وقد أدرك القادة الجزائريون أهمية الدعم الإفريقي لثورتهم منذ مؤتمر باندونغ (1955)، أين أيّدت الدول الإفريقية المطالب الجزائرية الشرعية، كما عملت هذه الدول على إنشاء وبناء روابط متينة، مؤسسة على التعاون فيما بينها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سابقا والتي أضحت فيما بعد تحت شعار الإتحاد الإفريقي، وتجلّت هذه الروابط أساسا أثناء الحرب الباردة أين تم تشكيل تكتل حركة عدم الانحياز (قوي، 3 جوان 2012، صفحة 18) .

تعتبر هذه الفترة العصر الذهبي للسياسة الخارجية الجزائرية، إذ تميّزت بتكيف حركتها في القارة الإفريقية على الخصوص وترجمت تصوراتها في النصوص الأساسية للدولة والحزب الجزائري والتي كان بعضها في غمار الثورة الجزائرية، ومن خلال تحليل كلّ من ميثاق طرابلس و دستور الجزائر سنة 1963 ودستور سنة 1976، يمكن استنباط عدّة نقاط مهمّة حكمت هذه العلاقات والروابط لخصها "سليمان الشيخ" في:

أوّلاً: التضامن السياسي في إطار كفاح الدول الإفريقية من أجل التحرّر ومحاربة التمييز العنصري والإمبريالية .

ثانيا: المتغيّر الإيديولوجي والسياسي كان المحدّد الأساسي الذي دفع الجزائر للتركيز على إفريقيا في سياستها الخارجية (قط، 2017).

أما على الصعيد المؤسساتي انضمت الجزائر إلى العديد من المنظمات الدولية الإفريقية، والمشاركة في مختلف المبادرات التنموية الرائدة في إفريقيا، وهو ما يمكن إيجازه في الانضمام إلى الوحدة الإفريقية، والمشاركة في تأسيس الإتحاد الإفريقي والمساهمة في صياغة "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "NEPAD (لخضاري، 2015، صفحة 43) .

كما اغتنمت الجزائر فرصة فك عزلتها وإثبات دورها التقليدي في الساحة الإقليمية وذلك باستلامها ملف النزاع (الإثيوبي/الإريتري) وقبولها للعِب دور الوسيط، كما ساهمت أيضا من خلال القمّة الإفريقية للتسويق لمنظورها بخصوص مكافحة الإرهاب والتأكيد على ضرورة التعاون بين دول القارّة لمكافحة الظاهرة وتوجت هذه الجهود بتوقيع الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب سنة 1999.

وأما في منطقة الساحل الإفريقي، فإنّ الجزائر تبني تصورها في تفعيل دورها على مرجعيتين أساسيتين: تتمثل الأولى في خبرتها العميقة في مجال مكافحة الإرهاب، والثانية ترتكز في الثوابت الأساسية للسياسة الخارجية، وضمن ذلك تتحرك الجزائر وفق مقاربة قائمة على ثلاث مُرتكزات: الآليات السياسية والأمنية، والآليات الاقتصادية، والآليات الاجتماعية، وفي إطار تفاعلي يرتكز على التنمية كمدخل لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. علاوة على ذلك، تسعى الجزائر ضمن هذه الأبعاد إلى تحقيق الربط الاستراتيجي التوازني بين حماية حقوق الإنسان من جهة، ومكافحة الإرهاب من جهة أخرى، ولعلّ المقترب التوازني هذا يحاول أن يوازن بين الأمن الإنساني والأمن الوطني، وذلك هو مُرتكز المقاربة الأمنية الجزائرية (فوزية، 2017).

تتفاعل الجزائر مع جوارها الإقليمي وعمقها الجنوبي وفق رؤية تجمع ما بين الجهود العسكرية والمؤسساتية، وبين الخيارات السياسية والتنموية، حيث نشير في ذلك إلى مجموعة من الجهود الجزائرية الحديثة بهذا الصدد بداية مع أواخر العقد الماضي.

- اتفاق تمنراست ومأسسة العمل الأمني: الذي انعقد في (12-13أوت2009) تطبيقا لنتائج المؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد في باماكو في نوفمبر2008.
- وحدة التنسيق والاتصال«UCC»: التي أنشأت في الجزائر في 6 أفريل2010.
- لجنة الأركان العملياتية المشتركة «CEMOC»: وتأسست بتاريخ 21 أفريل 2010.

وقد انصبّت هذه الجهود أيضا في معالجة ظواهر ونشاطات الجريمة المنظمة، كما لعبت الجزائر دورا محوريا في معالجة مشكلة الطوارق كوسيط محوري في كل من مالي والنيجر منذ تسعينيات القرن الماضي، وظلت الجزائر ملتزمة بمساعدة دول المنطقة دبلوماسيا وإنسانيا، على الرغم من أن هذه الجهود تعرضت للتشويش من طرف فرنسا، وبعض الأطراف

الإقليمية، الأمر الذي تجلى في التصدعات التي حدثت في مسألة التنسيق بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي أين تم تأسيس ما عُرف بـ" مجموعة دول الساحل*G5* " (فوزية، 2017، صفحة 138)، مما يُحتم عليها تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة التي باتت خاضعة لتجاذبات إقليمية ودولية، وأن تمارس دورها بالإقناع والتأثير وليس فقط بالتعبير عن الغضب (مجموعة الأزمات الدولية، 12 أكتوبر 2015).

2. انعكاسات البيئة الداخلية والخارجية على المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

تشهد المقاربة الأمنية الجزائرية حاليا تحوّلات ملحوظة في توجهاتها الأمنية والعسكرية في منطقة الساحل، فقد ارتكزت ومنذ البداية على عدّة اعتبارات أخلاقية والمبادئ المتعارف عليها، بداية من مواثيق الدولة الجزائرية والتصورات العقائدية للدولة، وضرورة الحفاظ على قدسية الوحدة الترابية للبلاد، وترسيخ وجودها وكيانها في المنطقة الإفريقية ككلّ. وبالتالي فإنّ لتهديدات الأمنية، وتدخلات القوى الخارجية، ساهمت بشكل كبير في فهم المقاربة الجزائرية لبيئتها الأمنية جيّدا ومنه العمل على صقلها وتوجيهها من جديد وفق متطلبات العصر والتحولات الإقليمية الراهنة .

1.2 - أوّلا/ على المستوى الداخلي :

أ- **المستوى السياسي:** شملت حقبة الرئيس السابق"عبد العزيز بوتفليقة"؛ جملة من المميزات والخصائص التي مست بطبيعة الحال كافة الأصعدة. فقد لمع نجمه خاصة في قضية "محاربة الإرهاب"داخليا وخارجيا وإعادة صوت الجزائر للمحافل الدولية والإقليمية. ومنذ توليه سدّة الحكم سنة 1999 احتكر لنفسه النشاط الدبلوماسي والتمثيل الخارجي بشكل قوي وكبير،كما امتلك قدرات كبيرة وفاعلة في العمل والتواصل والتأثير، ولكن هذا لم يكن ممكن الحدوث لولا استفادته مما وفرته آلية الدعاية الإعلامية والتنفيذ الموجودة أصلا والتي استمرت من بعده (فيلالي، 2020م).

كما أنّ مراجعة كيفية التجديد لعهداته الرئاسية، الثانية والثالثة، تترك انطباعا بوجود توافق عام للمحافظة على التوازن الذي كوّنه نظام حكمه، لكن ومع انطلاق موجات الاضطرابات السياسية التي طالت المنطقة العربية وسقطت جراءها جلّ الأنظمة المستبدة، الواقع الذي أظهر النظام الجزائري غداة هذه المرحلة في أواخر عام 2010 وبداية 2011 قدرا كبيرا من المرونة والتكيف (غانم، 2018)، ومع ذلك يمكن وصف فترة العهدة الرابعة بأنّها فترة مخاض لمرحلة ما بعد بوتفليقة؛ وقد تميّزت ببروز حالة استقطاب حادّة لموارد السلطة، تتراوح بين العامل الخارجي ودور المؤسسة العسكرية المحوري ثم ما تشكله "كأوليغاركية" تجمعت حول شقيق الرئيس بتوظيف ما يخوله الدستور من صلاحيات كبيرة لرئيس الدولة ومن قوّة

تأثير المال الذي تجمّعت لدى ثلة من رجال الأعمال (فيلالي، 2020م، صفحة 325)، فنمت وتطوّرت منظومة فساد لا نظير لها في تاريخ الجزائر، أوجدت حالة رفض شاملة لدى الجزائريين تمّ التعبير عليها بقوّة خلال مسيرات حراك 22 فيفري 2019 (فيلالي، 2020م، صفحة 329)، فانضمام عشرات الآلاف من المواطنين ثم ملايين الجزائريين، تباعا للرافضين للعهدة الخامسة إلى المسيرات في كلّ جمعة وضغطهم وتصميمهم على التغيير هو ما غير موازين القوى بشكل حاسم (فيلالي، 2020م، صفحة 332)، ومنه شكّل الصراع الداخلي أزمة حقيقية تخلله نوع من تصفية الحسابات طالت أجنحة السلطة وبالتحديد جيل الثورة والجيل الجديد، وبين قيادات المؤسسة العسكرية، خصوصا بين قيادة الجيش والاستخبارات، وبين حاشية الرئيس السابق بوتفليقة وخصومه (الحيّ، جويلية 2020).

لقد خرج الشعب الجزائري مطالبا بتغيير النظام من أساسه، ولغاية اللّحظة، تمكن الحراك من إزاحة بوتفليقة والعديد من رموز النظام السابق، والمُطالبة بإحداث قطيعة تامة مع كلّ مؤسسات النظام السابق التي فشلت فشلا ذريعا في التكيّف مع التطورات الاجتماعية الكبيرة التي شهدتها الجزائر، ويلاحظ أنّ أسباب انطلاق الحراك وتقويض استمرارية نظام بوتفليقة، تكمن في عدم قدرة النظام السياسي على التطوّر بنفس وتيرة تطوّر المجتمع الجزائري؛ إذ واجه النظام السياسي مجموعة من التحديات المرتبطة بمعادلة ضعف التحديث السياسي مقابل التحديث الاجتماعي المتسارع، والتّي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية (حجال، 28 نوفمبر 2019) :

- ضعف القدرة على استيعاب العدد الكبير من المتعلمين الآخذين في الازدياد.
- عدم تكييف شرعية النظام مع التغيرات الاجتماعية.
- هشاشة مؤسسات الدولة وتراجع ثقة المواطنين فيها والمتمثلة في (الضعف النسبي في أداء تلك المؤسسات، وانتشار ظاهرة الفساد على نطاق واسع)
- الفجوة الجيلية بين الحاكم والمحكوم أو في ضعف التكيف المؤسساتي (حجال، 28 نوفمبر 2019، الصفحات 11-12).

نتج عن هذه الأحداث تراجعا كبير على المستويين السياسي والاقتصادي، وعجّلت مجموعة من العوامل التي طرأت على الساحة السياسية باستخلاف الرئيس الحالي"عبد المجيد تبون"، عقب فوزه في الانتخابات الرئاسية بتاريخ: 12ديسمبر 2019 .

ب- **المستوى الاقتصادي:** أضافت الآفاق الاقتصادية للجزائر تحديّا آخر إلى التحديات المعقدة التي تواجهها البلاد، بحكم أنّه اقتصاد ريعي محتكم بدرجة كبيرة على النفط، وبالتالي فإن تقلبات أسعار النفط تُشكل تهديدا آخر للنظام الاقتصادي. وهو ما نتج عنه تراجع احتياطيات الحكومة من النقد الأجنبي من 193.6 مليار دولار في عام 2014 إلى 62 مليار دولار في فبراير 2020، ووجدت الجزائر نفسها أمام مخاطر كبيرة أخرى خلال فترة ضعف

وفي سياق سياسي/سياسي مزعزع للغاية خاصة مع تفشي فيروس كورونا (COVID-19) في العالم كافة(Ghebouli, 2020) ، كما تعاني بنية الاقتصاد الجزائري عدّة نقائص وإختلالات هيكلية ترتبط بالأساس بعدم تنويع الصادرات والإجراءات الحمائية للتجارة الخارجية، وغياب نسبة صرف حقيقية وعدم قابلية تحويل الدينار...الخ. (وآخرون، مارس 2009) الأمر الذي تسبّب في عدم تنمية الجانب الآخر، وهو الأهم للدولة، والمتمثل بالقطاعات الإنتاجية، فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات، ورغم مشكلة النضوب التي يدركها العام والخاص، وإهمال تطوير المؤسسات وتفعيل دورها في إحداث تنمية مستديمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، بالنظر إلى مسألة ديمومة النشاط الإنتاجي وتنوّعه وأيضا الاعتماد الدائم على العوائد النفطية لتغطية النفقات العمومية المتزايدة (حليمي، سبتمبر 2013).

سجل الميزان التجاري عجزا معتبرا يقدّر بحوالي 108 مليار دولار في سنة 2016 وإلى 60 مليار دولار في 2018، وإلى 51 مليار دولار سنة 2020، ومن المتوقع أن ينزل هذا المخزون إلى 33.8 مليار دولار في عام 2021 (ساحلي، أبريل 2020)، في حين سجلت أحدث الحسابات الرسمية معدّل الفقر الوطني بنسبة 5.5% مع وجود نسبة 0.5 % من السكان في فقر مدقع (ساحلي، أبريل 2020، صفحة 06). كما أعلن تقرير الصندوق النقد الدولي في شهر مارس 2020، توقعات بدخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود عالمي يماثل إن لم يكن يفوق ذلك المسجل خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛ وتصدّر تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الصادر في أبريل 2020 حول النشاط الاقتصادي بالجزائر وجاء فيه مشيرا للعديد من العوامل المؤثرة فيها من بينها ارتفاع عجز الموازنة العامّة للدولة، وبالتحديات على صعيد الأوضاع الخارجية، ومواصلة ارتفاع العجز في ميزان المعاملات الجارية أمّا على صعيد اتجاهات أوضاع التشغيل؛ فقد انعكست الأوضاع الاقتصادية الحالية على معدّل البطالة الذي سجل انخفاضا إلى 11.4%في شهر ماي من عام 2019 مقابل 11.7%في شهر سبتمبر من عام 2019.

وأصدر التقرير مجموعة من التوقعات حول الأحداث الأخيرة أهمها الإشارة بتأثر الجزائر بتطورات أسواق النفط والغاز الدولية وبالتداعيات الناتجة عن جائحة كورونا (covid-19) والتكاليف الاقتصادية المترتبة على ذلك لاسيما في ظلّ حاجة الاقتصاد الوطني إلى المزيد من الإجراءات التحفيزية والإصلاحات المحفزة لبيئة الأعمال والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية (ساحلي، أبريل 2020، صفحة 21). كما ويسجل تراجعا كبيرا في القدرة الشرائية، حيث كشفت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أنّ القدرة الشرائية لدى الجزائريين قد انهارت بنسبة 60% خلال السنوات القليلة الماضية مع ارتفاع الأسعار خاصّة فيما يتعلق بالمواد الأساسية، كما أثار توجه الحكومة الجزائرية للتمويل غير التقليدي بطباعة الأوراق النقدية كحلّ لمواجهة أزمتها الاقتصادية، ممّا شكّل مخاوف كبيرة وسط

الجزائريين، ودفع بالكثير منهم إلى تحويل مدخراتهم للعملات الأجنبية خشية استمرار تهاوي قيمة العملة المحلية (ساحلي، أبريل 2020، صفحة 7).

بناء على ما سبق ذكره؛ فإنّ الجزائر الآن تمرّ بمرحلة جدّ حساسة على المستوى الاقتصادي ولا يمكن بطبيعة الحال أن تتحكم دولة ما في زمام أمورها الأمنية والعسكرية والسياسية وهي تعاني من خلل في اقتصادها ممّا يلزمها بتغطية كافة نفقاتها على جميع الأصعدة دون استثناء؛ كما أنّ الاقتصاد وبشكل عامّ يُعتبر صمّام أمان للدول في مواجهة كلّ التحديات المطروحة داخليا وخارجيا، ويمكن الإشارة إلى نقطة مهمة في هذا الصدد، وهي أنّ أي نقص أو خلل يصيب أي قطاع كان على مستوى الدولة داخليا يولد بطبيعة الحال الضعف والتراجع الكبير على المستوى الخارجي.

ج- **المستوى الأمني والعسكري:** اعتبرت مرحلة العشرية السوداء مرحلة جدّ دقيقة وحساسة في تاريخ الجزائر؛ بحيث كوّنت لها عقيدة ومقاربة أمنية جدّ قوية وأكثر احترافية بخصوص مواجهتها للظاهرة الإرهابية والتصدي للتهديدات بأشكالها المختلفة وأصبحت بذلك تصدّر رؤيتها ومقاربتها الناجعة بهذا الخصوص ومنذ سنة 1999، تجسدت لديها رؤية قوية في هذا الإطار ومنه حرصها الدائم لتصديرها لدول الساحل بصفة خاصة، عبر بناء تصوّر جهوي لمكافحة الظاهرة من خلال تبني الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، ناهيك عن الدور الجزائري الساعي لإنشاء نظام الإنذار المبكر والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر منذ 2004، كما عملت الجزائر على طرح مشروع قانون تجريم دفع الفدية في الإتحاد الإفريقي في جويلية 2010، أيضا مشاركة الجزائر في لجنة مكافحة الإرهاب CTC وبلجنة مديريات الاستعلامية في إفريقيا CISA، ومشاركتها كعضو مؤسس للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب سنة 2011، بمناسبة الذكرى العاشرة لأحداث 11 من سبتمبر 2001 (عطية، ط 2019).

نتيجة لما شهدته الجزائر من تطورات على الساحة الداخلية تراجع دورها الريادي على الساحتين الإقليمية والدولية، خاصة في مرحلة مرض الرئيس السابق بوتفليقة وشمل ذلك تأثرا وتراجع كبير لدورها في محيطها الإقليمي وفي مواكبة الأحداث السارية والديناميكية، وغياب واضح سياسيا ودبلوماسيا على ما يجري في الجوار الجغرافي خاصة فيما يخص أزمتي "ليبيا ومالي".

أمّا على الصعيد العسكري؛ فتحتلّ الجزائر المرتبة الثالثة عالميا في نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الناتج المحلي حيث يصل إلى5.3%، بينما يمثل الإنفاق العسكري 13.8% من نفقات الحكومة الجزائرية ممّا يجعلها تحتل بذلك المرتبة 13عالميا (الحيّ، جويلية 2020، صفحة 03) كما تحتل الجزائر المركز الثاني في ترتيب أقوى الجيوش على المستوى القارة الإفريقية، بأكثر من 700.000 عسكري، وهذا ما يجعل من الجزائر مضطرة لأن تلعب دورا

ميدانيا من خلال تجنيدها لترسانتها وخبرتها العسكرية والاستخباراتية، للحفاظ على الأمن وإحلال السلم بالساحل الإفريقي، وذلك من خلال عملية بسط السيطرة وإحكامها الجيّد لأمن حدودها، ومواجهة مختلف التهديدات من ناحية أخرى. (بوهيدل، 2020، صفحة 95) ولكن ذلك يحتاج موارد مالية كبيرة، في فرض المقاربة الأمنية الجزائرية، ويبدو أن ذلك غير متاح حاليا نظرا لتراجع المداخيل السنوية للجزائر.

الشكل رقم 01: الإنفاق العسكري في الجزائر (%من إجمالي الناتج المحلي)(2012-2018)

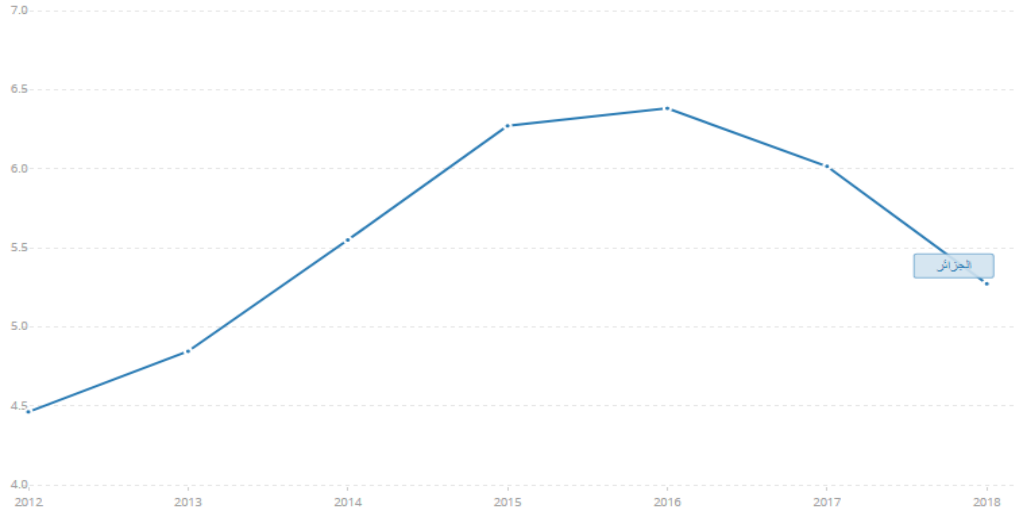

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي (2020).

من خلال هذا المنحنى التوضيحي نرصد نسب الإنفاق العسكري في الجزائر بشكل عام طيلة الفترة الواقعة بين (2012 إلى غاية 2018)؛ بحيث نلاحظ مرحلتين قد مرّت بهما الجزائر بخصوص تحركاتها في جانب الإنفاق العسكري، تعتبر المرحلة الأولى والممتدة في الفترة ما بين (2012- 2016)، شهدت ارتفاع تصاعدي وبشكل كبير بحيث بلغت نسبتها سنة 2015 4.5% وازدادت النسبة بتوازي لتصل إلى حوالي 6.5% بالتقريب، وهذه دلالة عن ارتفاع لا بأس به في نسبة الإنفاق العسكري في تلك الفترة، وراجع ذلك لتحسن الدخل الإجمالي للحكومة وأيضا تزامنا مع الأوضاع التي كانت تمرّ بها المنطقة من أحداث وتهديدات متوالية جرّاء الأزمتين المالية واللّيبية ومع تسرب الكبير لعدّة أنواع من الأسلحة اللّيبية في المنطقة ممّا انعكس سلبا على الحدود المشتركة بين دول المنطقة وعلى الأمن الوطني الجزائري بشكل عامّ ما يفسر ضرورة التسلح والأخذ بالاحتياطات الواجبة من أجل التصدّي لها، بينما نلاحظ أنّ المرحلة الثانية الممتدّة بين 2016 إلى غاية 2018 سجلت نوع من التراجع الملحوظ في نسبة الإنفاق العسكري، إذ بلغت نسبتها سنة 2017 حوالي 6.0%، وازدادت في الانخفاض إثر تذبذبات أسعار النفط والغاز لتصل سنة 2018م إلى نسبة 5.5% ومن ثمة وبطبيعة الحال هذا التراجع والانخفاض الهائل لا يخدم مصلحة والتزامات الجزائر العسكرية والأمنية في المنطقة نظرا لشاسعة الحدود(International Crisis Group, 27 juillet 2020) .

2.2 – ثانيا/ على المستوى الخارجي:

أدركت الجزائر بأنّ عودتها للساحة الدولية مرهون بدرجة كبيرة بمدى استعادتها لدورها الريادي في القارة الإفريقية ومنه جاء تركيزها على تفعيل نشاطها الدبلوماسي للدائرة الإفريقية كآلية من الآليات التي تسمح ببروز دورها المحوري والقيادي في المنطقة الإقليمية، بحيث كان مكسب الجزائر الوحيد من سياستها الإفريقية هو المساهمة في استرجاع جزء من مكانتها الدولية التي تلاشت كليا خلال الأزمة الداخلية آنذاك (دالع، ط 2014 م)، لتكون أحداث نيويورك وواشنطن من قبل المتطرفين الإسلاميين، منعرجا آخر أدّى إلى ولادة عهد جديد في السياسة العالمية، وعلى إثره فتحت فرص جديدة للدبلوماسية الجزائرية التي استغلها الرئيس السابق بوتفليقة، واستثمر هته اللّحظة التاريخية بما يخدم مصالح البلاد، فقد مرّت على الجزائر سنين سوداء أجحفتها، وما كان عار على الجزائر في التسعينيات المنصرمة تحوّل فجأة إلى خبرة وطنية تصدرها في إطار مقاربة شاملة تجاه مواجهة والتعامل مع قضية الإرهاب .

شكّلت أحداث 11سبتمبر 2001، منعطفا حاسما في مسيرة وتوجه السياسة الخارجية الجزائرية كونها أصبحت دولة شريكة وفاعلة في الحرب الأمريكية على الإرهاب (نسرين، 2020). وفي هذا السياق، سجلت السياسة الخارجية الجزائرية تطورا ملحوظا في العقد الأخير إضافة إلى عودتها القوية للساحة الإقليمية والدولية في قضايا عدّة وملفات عالقة؛ إلى حين تراجعها وانكماش أدائها مع مجريات أحداث الانتفاضات العربية التي طالت حتى دول الجوار الجغرافي للجزائر، وبالتالي برزت العديد من المتغيرات والتحديات والتهديدات ذات الطابع الأمني والتي انعكست سلبا على أمن واستقرار الجزائر وعلى طول شريطها الحدودي (نسرين، 2020، صفحة 72)، ومنه أثبتت واقعة "عين أميناس" للقادة الجزائريين أنّه ومع وجود التهديدات الأمنية الرئيسية خارج الحدود، لم يعد بإمكانهم الاستمرار في السياسة الخارجية السلبية التي اتبعوها خلال الجزء الأكبر من العقد الذي أعقب نهاية الحرب الأهلية (مجموعة الأزمات الدولية، 12 أكتوبر 2015، صفحة 6).

فقد أدرك صانع القرار الجزائري جيدا ما يحوم من حوله من أخطار، ووضع الجزائر منها، فهي تتوسط مجموعة من الدول تعيش أغلبها أزمات سياسية وهشاشة أمنية جد خطيرة تتجه أغلبها نحو التفكك والانهيار بالإضافة إلى الحروب الأهلية :

1- من الجهة الغربية: لا تزال حالة التوتر (الجزائري – المغربي) قائمة، ما دامت القضية الصحراوية لم تجد حلا نهائيا وعادلا وشرعيا ومشروعيا (لخضاري، 2015، صفحة 292)؛ كما عكست أزمة الصحراء الغربية استمرار حالة العجز لدول المغرب العربي في حسم هذه المشكلة؛ بحيث تتناقض مواقف الأطراف تناقضا كبيرا، وتأزمت العلاقات الجزائرية المغربية ووصلت بها المرحلة إلى حالة الجمود داخل الاتحاد المغاربي وبالتالي عجزتا عن تحقيق

أهدافهما طالما ظلّ هذا التوتر قائما بينهما (أكاديميين، 2018)، وليس فقط إلى هذا الحدّ وإنما تجاوز نحو مستوى آخر؛ أي إلى منعطف سباق النفوذ الإقليمي والتنافس الشرس القائم بينهما لقيادة منظمة شمال وغرب إفريقيا، وفي هذا السياق سخرت كل منهما قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية أيضا، وانتقل التنافس بينهما إلى المحافل والمؤسسات الدولية، فشلت معه كافة محاولات الصلح بين الدولتين، إذ عملتا كلتهما على تعظيم قدراتهما العسكرية لردع الطرف الآخر (التقديرات).

ويأتي تجدّد الخلافات المغربية الجزائرية في إطار التنافس الثنائي بين الدولتين للعب دور إقليمي بارز، ففي الوقت الذي تحاول فيه المغرب كسب التأييد و الانتشار في إفريقيا، تلعب الجزائر من جهة أخرى دورا إقليميا متصاعدا، بالاستعانة بمكانتها الإقليمية واللّعب بالأوراق التي في صالحها بحيث تقوم بدور الوساطة في مالي ولا تزال حليفة في عملية التسوية السياسية بقيادة الأمم المتحدة في ليبيا، كما تساهم في مساعدة الجيش التونسي لمواجهة خطر تهديد التنظيمات الإرهابية (التقديرات).

2- **من الجهة الجنوبية الغربية:** تعاني مالي تصعيدا أمنيا خطيرا يجعلها على مشارف الحرب الأهلية وخطر التفكك (لخضاري، 2015، صفحة 292)، لقد كان لانعدام الاستقرار السياسي والأمني في مالي وكذا الاختراق الخارجي والتمرد الداخلي في شمال مالي بما فيها الحركة الانفصالية" الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" والحركات الإرهابية الموجودة بالمنطقة (دبش، 2017)، إضافة إلى سلسلة الانقلابات المتتالية. العامل الرئيسي الذي زاد من حدّة تأزمها لحدّ الساعة، لقد كان من الأجدر لدول المغرب العربي أن تتوحد و تلعب الدور الريادي في حلّ أزمة مالي بدلا من السماح بتشكل فراغ إقليمي من خلاله سمحت هته الفجوة بتحقيق أهداف القوى الخارجية بالتدخلات في أزمات المنطقة؛ ولا شك في أن السبب الرئيسي لذلك هو الدور السلبي والمغيب لإتحاد المغرب العربي نظرا للصراعات والتنافس بين دوله بدلا من توحيد مساعيها من أجل بلورة سياسة أمنية تكون جزء من سياسة منطقة المغرب العربي نحو الجنوب الإفريقي في إطار مفهوم الأمن القومي العربي/الإفريقي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، فيفري 2013).

3- **من الجهة الشرقية:** بالنسبة لليبيا فقد تعاقب عليها ظروف الانقسام السياسي وفوضى الميليشيات والسلاح وعجز القوى السياسية والعسكرية اللّيبية عن إنتاج مصالحة وطنية وإعادة بناء أجهزة الدولة، خاصة الجيش والأمن وفرض سلطتها على كامل البلاد، وفي ظلّ هذه الظروف الراهنة التي تشهدها ليبيا وجد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بيئة ملائمة لنشاطه (المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، جانفي 2016)، بالإضافة إلى العناصر الإرهابية المغاربية في ليبيا وحولها، مما يفرز تداعيات أمنية على الجزائر خاصة ومنطقة شمال أفريقيا عامة، كما أنّ أمن المنطقة مرهون بمدى انتشار السريع للسلاح اللّيبي نحو البلدان

المجاورة، وكذلك تسهيل تسلل الجماعات الإرهابية من وإلى ليبيا (المغاربيين، سبتمبر 2011). أمّا على صعيد تونس؛ فقد عانت صعوبات مرحلية في تجاوز عملية الانتقال السياسي، والتأصيل الديمقراطي وكذا ممارسة الحكم وإعادة بناء المؤسسات السياسية (لخضاري، 2015، صفحة 292)، وقد لعبت الجزائر دورا محوريا خلف الكواليس لتحقيق الاستقرار خلال عملية الانتقال السياسي بعد الإطاحة بنظام "زين العابدين بن علي"، بما في ذلك التدخلات الحاسمة خلال الأزمة بين أحزاب المعارضة والحكومة التي تقودها النهضة عام 2013 وما تلا ذلك من حوار وطني، كما منحت الجزائر تونس مبلغ 200 مليون دولار على شكل قروض وودائع في شهر ماي 2014، وعزّزت التعاون القوي بين البلدين في مجال الإرهاب والأمن الحدودي (مجموعة الأزمات الدولية، 12 أكتوبر 2015، صفحة 15) .

كما أكدت الهجمات على الجنود التونسيين والجزائريين في منطقة جبل الشعانبي الحاجة الماسة لمقاربة تنسيقية لأمن الحدود، وتنظر الجزائر إلى افتقار تونس للخبرة في محاربة التهديد الجهادي وحماية الحدود البالغ طولها 965 كم على أنّها فرصة لزيادة التعاون وتعميق سياسة الجوار، وفي شهر فيفري 2015 قام الرئيس السابق "الباجي قائد السبسي" بأوّل زيارة رسمية له إلى الخارج فكانت إلى الجزائر من أجل" تعزيز التعاون" بين البلدين (مجموعة الأزمات الدولية، 12 أكتوبر 2015، صفحة 15)، وبعد فوز " قيس سعيد" في الانتخابات الرئاسية التونسية في 13 أكتوبر 2019، شكّل نوع من التقارب الملحوظ بين الجزائر وتونس وقد تبادلت الدولتان خلال الأسابيع الأخيرة، لاسيما بعد وصول تبون إلى رئاسة الجزائر، تعاقبت زيارات كثيرة رفيعة المستوى، من بينها أوّل زيارة رسمية للرئيس التونسي "قيس سعيد" للجزائر في 01 فيفري 2020، وأعلنت الجزائر خلال هذه الزيارة عن وضع وديعة قيمتها 150 مليون دولار لدى البنك المركزي التونسي لمساعدة تونس على مواجهة الصعوبات الاقتصادية الحالية وتقديمها تسهيلات لسداد المستحقات المتأخرة للغاز والمحروقات الجزائرية (الصديقي، مارس 2020)، وهذه المساعدات المالية بالإضافة إلى التنسيق الأمني بين الطرفين الجزائري والتونسي ستعزز لا محالة العلاقات الثنائية بين الطرفين وتقوّيها مستقبلا .

4- المشاريع الأجنبية: تُطرح إشكالية أخرى على الواجهة، تتمثل في التنامي المستمر للأطماع الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي ممّا شكل منافسة شرسة على صعيد القوى الخارجية بالمنطقة بحثا عن الحصول على المزيد من الأسواق لتفريغ منتجاتهم وإنشاء المزيد من المشاريع بهدف النهب والاستغلال، والدليل على ذلك ما تشهده الأراضي اللّيبية من تجاذبات وتحالفات وما يحصل في مالي كذلك يعد مثالا آخر واضحا ودليلا يؤكدّ على سعي كل طرف في هذه اللعبة السياسية في بحثهم عن مصالحهم بالمنطقة، زيادة على تعدد الأطراف المتدخلة في شؤون الداخلية لدول هذه المنطقة من أجل تثبيت وجودهم فيها واستغلالهم لأكبر قدر ممكن من ثرواتها وبأقلّ تكلفة ممكنة (وآخرون ج.، 2020) .

ومن خلال ما سبق أيقنت الجزائر لما يحوم من حولها من متغيرات، وبالتالي نحو ضرورة عودتها للساحة الإقليمية من جديد بداية من إعادة ترتيب شؤونها الداخلية وتقوية أواصر الجبهة السياسية الداخلية والعسكرية لتشديد الأمن القومي الوطني للدولة انطلاقا من الداخل ومن ثمة إلى الخارج، إضافة إلى إعادة صياغة مقاربة أمنية وسياسية جديدة لتخدم بذلك مصلحة البلاد بالدرجة الأولى ولتستجيب للّحظة التاريخية الراهنة .

3. المقاربة الأمنية الجزائرية لمنطقة الساحل الإفريقي: الاتجاهات والاستجابات

تحمل المقاربة الأمنية الجزائرية الجديدة العديد من التساؤلات حول ما إن كان هذا التحوّل في صالح البلاد.كما وتعتبر نقطة ايجابية للجزائر أم بالعكس تماما. و هل سوف يعيد صانع القرار الجزائري حساباته بإعادة رسم وهيكلة المقاربة الأمنية وفق ما يخدم أجنداته السياسية في منطقة الساحل؟خاصة مع بروز جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي باتت تُحتم عليه مراجعة حساباته في المنطقة وبإعادة النظر وبلورة توجهاته بشكل أوفق للخروج بأهم الإستراتيجيات المساهمة في إعادة إحياء دور الجزائر الفعّال في المنطقة كما كانت عليه في السابق ليتدارك بذلك الغياب الاستراتيجي الوازن في الحركيات والديناميكيات الإقليمية والدولية الحاصلة في منطقة الساحل .

I. توجهات المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل :

أسهمت عوامل عديدة في تبلور العقيدة الأمنية الجزائرية أهمّها: تاريخية، وجغرافية، إيديولوجية وإستراتيجية؛ ويتجلى العامل التاريخي، في الثورة التحريرية،والمبادئ التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال، أما العامل الجغرافي؛ فيتمثل في الموقع الإستراتيجي الذي تحتله الجزائر وتوسطها مجالين حيويين: شمالا البحر المتوسط، وجنوبا منطقة الساحل والصحراء، وهو ما جعل الأمن الوطني الجزائري منكشفا على كل الجبهات (فول، 2016). واعتمدت الجزائر في علاقتها بدول الجوار الجغرافي على مقاربتين أساسيتين هما: ثنائية الأطراف؛ وذلك باعتمادها بدرجة كبيرة على تطوير علاقتها بدول المنطقة سياسيا ودبلوماسيا وأمنيا كحجر أساس، ومتعدّدة الأطراف؛ تسعى الجزائر من خلالها لتشكيل أطر إستراتيجية وتنخرط في مبادرات أمنية إقليمية سواء إفريقية المصدر أو المقترحة من طرف القوى الكبرى الغربية (قط، 2017، صفحة 80)، فارتكاز العقيدة الجزائرية السياسية والأمنية على جملة من المبادئ مستمدة من دساتير الدولة التي تحوّلت مع مرور الزمن إلى ثوابت رئيسية ومن بينها مبدأ مهمّ ألا وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحسن الجوار والتعاون الدّولي هذا ما نجده محددّ في المادتين 90 و93 من دستور 1976 في الفصل السابع منه المتعلق بمبادئ السياسة الخارجية (مشري، 2018) ، ونصّت المادّة 90 على أنّ الجزائر تناضل من أجل السلم والتعايش السلمي (مشري، 2018، صفحة 353)، وكذا التحرّك في ظلّ الشرعية الدوليّة، والانخراط في كلّ الآليات الدوليّة لضبط التسلح والسيادة، ورفض التدخل الأجنبي، وعدم تدخل الجيش خارج حدود البلاد(باستثناء المشاركة في (حربي 1967 و1973 ضدّ إسرائيل)، ورفض الخيار العسكري، مع مساندة حركات التحرّر، وعدم اللّجوء إلى القوّة، والتسوية السلميّة للنزاعات، والحفاظ على أمن دول

المنطقة وتشكيل نظام أمني خاصّ بكل دولة، إضافة إلى الاستقلال الأمني بعيدا عن أيّة مظلة خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها (عنتر، 2 ماي 2018) .

وبما أنّ المسائل الأمنية ذات طبيعة استعجالية؛ فرضت هي الأخرى على الجزائر بوجوب قلب الحسابات والتوجهات السياسية والأمنية والعسكرية، فقد عاشت الجزائر ضغوطات بيئية عميقة، بحيث أوجدت نفسها ضمن خيارين بينما هو "أخلاقي" الذي يشمل كل من الثوابت والمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وما هو "برغماتي" بمنح الأولوية القصوى لمصالحها الأمنية في المنطقة (عنتر، 2 ماي 2018، صفحة 2)، لأجل ذلك تبنت الجزائر إستراتيجية أمنية قائمة على إعادة صياغة بعض المبادئ في عقيدتها الأمنية لتواكب التغير الحاصل في طبيعة الأخطار كما ذكرناها سلفا آخذة بعين الاعتبار المزج بين الأمن الصلب والأمن الناعم، مع الأخذ بعين الاعتبار تجربتها في تسعينيات القرن الماضي كمرجع أساسي لهذه المقاربة الجديدة بمعنى الارتكاز في حل معضلتها الأمنية على الأمن والتنمية، مرتكزة على المتغيّر الثاني كخيار رئيسي للخروج من دوامة الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها، وفقا لهذا المنطلق بنيت أسس المقاربة الأمنية الجزائرية لاستعادة الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، و جوهرها التركيز على الجانب الاقتصادي التنموي لما له من تأثيرات مباشرة على الأبعاد الأخرى دون إهمال الجانبين العسكري و الأمني (فول، 2016، صفحة 103) .

II. المستوى الإقليمي:

أكد جلّ المهتمين والمختصين في الشأن الإفريقي على درجة خطورة إقحام منطقة الساحل الإفريقي في دوامة الحرب على الإرهاب، باعتباره أخطر تهديد يمكن أن يشكله على أمن وسلامة دول المنطقة ومصالح الدول الأجنبية المتواجدة بطبيعة الحال فيها، خاصة مع تصاعد تصريحات المسؤولين الدوليين الذين أصبحوا بدورهم يُنددون بضرورة إعلان الحرب على الإرهاب بحيث تعتبر هذه الخطوة مجازفة كبيرة ولسوف تنعكس سلبا على دول الجوار الإقليمي، كما هنالك العديد من الشكوك حول مصداقية نوايا الأطراف الخارجية كفرنسا، تركيا، والولايات الأمريكية المتحدة ...الخ إثر تدخلاتهم المباشرة وغير المباشرة تحت شعار "مكافحة الإرهاب" من أجل إحلال السلم والأمن في المنطقة على حدّ قولهم. فعلى سبيل المثال أصبح التواجد التركي ملموسا بشكل كبير في جميع أنحاء القارّة الإفريقية وخاصة منطقة الساحل الإفريقي، بحيث قامت هته الأخيرة بتوقيع اتفاقية عسكرية شاملة تضمنت كلا من "تركيا ودولة النيجر"، بحيث تقوم تركيا بموجبها بإنشاء قاعدة عسكرية إستراتيجية بريّة وجوية إلى جانب تدريب جيش النيجري وتزويده بأحدث الأسلحة وتدريب قوات الأمن، وتقديم الدّعم الاقتصادي للنيجر كذلك، يمكن اعتبار هذا التحرك ورقة ضغط تستخدمها تركيا لتمرير مصالحا وفق توجهاتها في المنطقة مستغلة بذلك هشاشة الدول فيها، وبذلك تصبح تركيا على مرمى حجر من ليبيا وكلّ هذا تحت شعار ما يسمى بـ "محاربة الإرهاب" (الدين، 2020)، الأمر الذي سيشكل تهديدا حقيقيا على الأمن الوطني الجزائري؛ ولاشك أنّ هنالك دوافع رئيسية أخرى غير معلنة

وراء كلّ هذه الاهتمامات التركية بالدولة النيجرية خاصة وبمنطقة الساحل عامة، وبعد هذه الاتفاقية بأيام وقع حادث في جنوب النيجر حيث ثمّ القضاء على وفد فرنسي تابع لمنظمة إنسانية بـ "كوري" السياحية الواقعة بمنطقة " نيامي" عاصمة النيجر خلّف بمقتل ثمانية أشخاص منهم ستة رعايا فرنسيين ونيجريين(EN DIRECT) ، بعدها مباشرة أعلن الرئيس الفرنسي"إيمانويل ماكرون"حثّه على تعزيز الوجود العسكري الفرنسي بمنطقة الساحل لضمان أمن رعاياه، لتصطدم تركيا أيضا في الساحة بمنافس ذو جذور قوية بالمنطقة، لكون دول المنطقة كانت مستعمرات سابقة لفرنسا لها فيها مصالح عديدة سياسيا واقتصاديا وإستراتيجيا، زيادة لامتلاكها أكبر عدد من القواعد العسكرية لضمان وحماية مصالحها فيها .

وفي هذا الصدد، كانت لهذه التحولات الإقليمية الطارئة في ليبيا خاصة ومنطقة الساحل بصفة عامة، خصوصا ما تعلق بالتدخل العسكري التركي في ليبيا، السبب والدافع الأكبر نحو إقدام الجزائر على تغيير المفاجئ لعقيدتها الأمنية وقناعتها حول ضرورة تحويل توجهاتها الإستراتيجية والعسكرية في المنطقة بـ" تبني العقيدة الإستباقية"، لحماية حدودها وأمنها القومي من أيّة تدخلات خارجية والجماعات الإرهابية المسلحة وكذا الأطماع القوى الأجنبية، وبذلك تكون الجزائر قد واكبت الأحداث والتطورات الحاصلة والآنية، كما تستغل ثقلها الحضاري بحكمة في إعادة التموقع في هذه المنطقة الحيوية و الهامة .

III. نقد وتقييم أثر تحوّل المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي :

أ- مخاطر تحوّل توجهات المقاربة الأمنية الجزائرية:

لا نُخفي حقيقة تخوف الخبراء والمختصين من هذا التحوّل الذي مسّ المقاربة والعقيدة الأمنية الجزائرية بأن تجرها إلى توترات أمنية وحروب إقليمية هي في غنى عنها وتتجاوز مصالحها أحيانا، بل تستفيد منها أطراف دولية متعدّدة على حساب أمنها واستقرارها، وهو ما يفرض حقا محدّدات صارمة لكي لا يكون هناك انزلاق في مشاركة الجيش خارج الحدود ويكون وفق ضوابط تاريخية لسياسات السلم الخارجي التي تتبناها الجزائر، ومن نظرة تحليلية أخرى للموضوع يبرز لنا تَشعب وكثرة الأطراف الخارجية المتدخلة في الشأن الساحلي والمتربصة لانتهاز أية فرصة سانحة لها لتضع قدمها في المنطقة .

يحتّم هذا الوضع على الجزائر أن تضع برنامج يعمل وفق منظورها الشامل والمتكافئ بنظرة تكاملية بخصوص مقاربتها، ولابد من وجود تنسيق و تعاون إقليمي بهذا الخصوص، لكن في مناسبات عديدة ومختلفة واجهت الجزائر مبادرات خارجية من فرنسا وحلفائها الأفارقة، اتضحت في الأخير أنّها مبادرات مزدوجة إلى حدّ ما، فمثلا لم يكن من قبيل المصادفة أنّ إطارات مجموعة الساحل الخمسة (G5) المدعومة من فرنسا لتعزيز السلام والتنسيق الأمني بين موريتانيا ومالي وبوركينافاسو وتشاد والنيجر عقدهم قمّة استثنائية في نواكشوط بعد يوم واحد فقط من إطلاق عملية نواكشوط وبالمثل أطلقت فرنسا في عام 2014 وحدة دمج إقليمية للاستخبارات المتكاملة التي تحمل أوجه شبه كبير مع

وحدة الاندماج والاتصال في الجزائر العاصمة في عام 2016، وحاولت فرنسا عقد قمّة حول ليبيا في باريس دون دعوة أيّ مسؤول من الجزائر، ممّا قد يشير إلى أنّ "باريس ترغب في نسف جهود الجزائر والأمم المتحدة في التوصل إلى حلّ سلمي دائم في ليبيا"، وهذا التعاون الإقليمي المتناقض يفسّر لماذا يقول المسؤولون الجزائريون "أنّ ضباط المخابرات في العديد من بلدان الساحل غير موثوق بهم ومقربون جدّا من فرنسا"، وتعتبرها الجزائر محاولة مستمرة لإحباط نفوذها وسياستها في منطقة الساحل، وبالتالي تشكل عائقا رئيسيا أمام كفاءة هيئة القيادة العسكرية لدول الساحل (CEMOC) (Abderrahmane, 2020).

ب- ضرورة التعاون والتنسيق الأمني بين دول المنطقة :

علاوة على ذلك، لابدّ من أن يكون هناك تنسيق وتعاون على جميع الأصعدة: سياسيا، وأمنيا، وعسكريا...الخ بين كلّ الأطراف المعنية في إطار (إفريقي/إفريقي) وبتفعيل كامل الآليات على المستويات: السياسية والدبلوماسية والعسكرية والأمنية و الاجتماعية والاقتصادية وتنموية .

في إطار منظمة " الإتحاد الإفريقي" دون إشراك أي طرف خارجي على طاولة النقاش، مدام الأمر يخص فقط دول المنطقة بالدرجة الأولى، لأنه وفي الظاهر وعلى أرض الواقع نرى تجاوزات كبيرة وكثيرة، فالأطراف الخارجية لم تخدم الوضع بالساحل بل بالعكس زادتها إلاّ تعقيدا واشتباكا و هي المستفيدة الأكبر من ما يجري من أحداث في المنطقة، ولازالت تستفيد من ثرواتها وخيراتها وحاضرة على دوام فيها خصوصا فيما يتعلّق بالحوادث والكمائن الإرهابية (إن لم تكن هي من تدبّرها من الأساس) .

ت- حتمية التحول :

فيما يتعلق بالنقاش المطروح حاليا حول إمكانية التحوّل الواجب اتخاذه بخصوص المقاربة الأمنية الجزائرية، بات أمرًا مطلوبا خاصّة مع الأحداث الأخيرة لسلسلة الانقلابات التي شهدتها "مالي" الواقعة في شهر أوت 2020 (للمزيد أنظر: وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)، (وللمزيد راجع أيضا : وكالة الأنباء الجزائرية، 2020) فالعلاقة الجدلية الحاصلة الآن و المرتبطة باستقرار المنطقة ككلّ تستدعي الأطراف المعنية بالتحرك بأسرع وقت ممكن لتتدارك التطورات الحاصلة بها خصوصا مع تعدد الفواعل فيها وعلى رأسهم شبكات الجريمة المنظمة والخلايا الإرهاب بمختلف أشكالها، والتي يزداد نشاطها بقوة في حالة الفوضى التي تجتاح المناطق وهذا بحدّ ذاته أكبر تهديد لدول الجوار الإقليمي، باحثة في ذلك عن إعادة التموقع من جديد في المنطقة، وهو ما أوجب إعادة تفعيل كلّ الآليات المطلوبة إقليميا ودوليا، لمنع هذه الأخطار المحدقة بها، وتفاديا لانتقال الفصائل الإرهابيين والمرتزقة للدول المجاورة والآمنة نسبيا التي تهدد استقرارها .

ث- الأعباء المالية :

إنّ إشكالية الأعباء المالية الضخمة والتي أثقلت كاهل الدولة الجزائرية، وأثّرت على اقتصادها بسبب المستنقع الساحلي الذي بات الحلقة الأضعف إفريقيا وعالميّا، وبالتالي تعتبر دول

الساحل التي تعول عليها الجزائر حاليا، خيارا مستبعدا تماما فمثلا: نجدها دول شبه مفككة (ليبيا)، أو دول هشّة معرّضة للفشل (كالنيجر)، أو دول فاقدة للاستقرار كحال (مالي)، وبالتالي يؤكّد لنا المشهد الجيوسياسي أنّ الجزائر حتى في حال نجاحها في إقناع دول الساحل الإفريقي بمقاربتها الأمنية، ستتحمل القسط الأكبر من التكلفة مواجهة بذلك ديناميكيات التهديد العابر للحدود، وسيقع على عاتقها القيام بمهمة أمنيّة، يفترض أن تتقاسم أعبائها مع كلّ دول المنطقة (حمزة، 2016) .

الخاتمة :

نستنتج في ختام هذه الدراسة أنّ الجزائر تواجه مشكلتين أساسيتين تتمثل الأوّلى: في تنامي الهشاشة الاقتصادية (داخليا) والأمنية في منطقة الساحل (خارجيا)، بحيث لا نلمس أيّ تطوّر في العلاقات (الجزائرية /الإفريقية) بل بقيت منحصرة فقط في الشأن الأمني مستبعدة بذلك جلّ الملفات والقضايا المهمة في سبيل الارتقاء والتنمية والسعي لمرحلة انتقالية أخرى، في حين تتعلق الثانية بإمكانية تنازل الجزائر عن مقاربتها " الاقتصادية /التنموية" التي تعتمدها في المنطقة خصوصا في ظل المرحلة الحرجة المتميزة بانتشار فيروس كورونا (covid-19) والذي نجم عنه تراجع كبير في الاقتصاد والتنمية الداخلية للبلاد، وأيضا مع انهيار وتراجع أسعار البترول والذي انعكس سلبا على السياستين الداخلية من حيث (الاقتصاد والتنمية وتوفير السيولة ....الخ)، والخارجية (الالتزامات الأمنية والسياسية) لمواجهة التحديات والتهديدات الإقليمية في المنطقة، كما قد مسّ هذا التراجع مجال الإنفاق العسكري، وخاصة في هذه المرحلة الانتقالية التي توّد الجزائر تعزيز طرحها الجديد لمقاربة أمنية وسياسية يخدم مصالحها ومصالح دول الجوار الجغرافي للحفاظ على سلامة وأمن المنطقة ككل، وبالتالي للعوامل الداخلية والخارجية التأثير الكبير في فعاليّة الدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي بشكل عامّ.

زيادة على تصاعد الانفلاتات الأمنية بأشكالها المختلفة واستمرار (الأزمتين اللّيبية والمالية)، وفي هذا السياق تقع المسؤولية على الجزائر في التوسط وإدارة الملفات السياسية والأمنية للمنطقة الساحلية. وهو ما يتطلب عودة الجزائر من جديد للقيام بدور فعّال على الساحة الإقليمية، بحيث أنّه الوقت المناسب للانطلاق والعودة من جديد وبتواجد أكثر قوة وفاعلية عن السابق في الميدان، هذا ولابدّ أن تَخطوا الجزائر وتعجّل في اتخاذها المواقف الإيجابية من أجل حماية وسلامة أمنها الوطني بدرجة أولى وكذا إثبات وجودها وتوجهاتها بالمنطقة وفق منظور برغماتي محكم، لأنّ أمن الجزائر يبقى مرهونا بطبيعة الحال بأمن دول هذه المنطقة، ولا يكون ذلك إلاّ عن طريق التخلي عن الأفكار السلبيّة والتي لم تعد تخدم مصالحها وصيرورة اللّحظة التاريخية الراهنة .

قائمة المراجع :

1- للمزيد راجع: وكالة الأنباء الجزائرية. (22 أوت, 2020). *" عدم الإستقرار في مالي سيقود إلى تحوّل في المقاربة الأمنية في منطقة الساحل"* . تاريخ الاسترداد 08 09, 2020، من وكالة الأنباء الجزائرية: http://www.aps.dz/ar/algerie

2- Abderrahmane, A.-e.-k. (2020). *" Understanding Algeria's foreign policy in the sahel "*. (y. H.Zoubir, Ed.) London and New York: Rout ledge Taylor & Francis Group.

3-EN DIRECT. (s.d.). *Attaque au Niger: une cérémonie d'hommage aux victimes présidée par jean Castex ce vendredi*. Consulté le 08 12, le:2020, sur rédaction De LCI: https://www.lci.fr

4-Ghebouli, Z. l. (2020, April 6). *Corona virus in Algeria: A country's last warning*. (The africareport) Retrieved 08 14, 2020, from This article is part of The Dossier: Corona Chronicles: https://www.theafricareport.com

5- International Crisis Group. (27 juillet 2020). *Algérie: vers le déconfinement du hirak?* Rapport Moyen-Orient et Afrique de Nord N °217, Rapport Moyen-Orient et Afrique de Nord N °217.

6- إدريس عطية. (ط 2019). *تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الأفريقية*. الجزائر، الجزائر: دار الأمّة.

7- إسماعيل دبش. (2017). *سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي أزمتي مالي وما يسمى بالربيع العربي: الأسباب والأبعاد*. الجزائر، الجزائر: دار هومة.

8- التقديرات. (بلا تاريخ). *" القضايا الخمس: تطور أبعاد الخلافات المغربية الجزائرية الراهنة"* . (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة) تاريخ الاسترداد 15 12, 2020، من " القضايا الخمس: تطور أبعاد الخلافات المغربية الجزائرية الراهنة": https://futureuae.com/ar-

9- المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات. (جانفي 2016). *" داعش" وذرائع تدخل عسكري غربي في ليبيا*. الدوحة - قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات.

10- المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات. (فيفري 2013). *أزمة مالي والتدخل الخارجي*. الدوحة - قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات.

11- بوحنية قوي. (3 جوان 2012). *" الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطوّرات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"* . الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

12- بومدين عربي و قاسي فوزية. (فبراير, 2017). " المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية". *مجلة المستقبل العربي* (ع. 456)، الصفحات ص - ص 135- 137.

13- جداي سليم وزيطاري إسماعيل. (2020). *التنافس الدولي في السياسة العالمية دراسة في منطقة الساحل الإفريقي* (الإصدار المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، المجلد ج1). برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية.

14- حسام حمزة. (جويلية, 2016). الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصوّر وآليات المواجهة. *مجلة سياسات عربية* (العدد 21)، الصفحات ص - ص 87 - 88.

15- دالية غانم. (08 ماي, 2018). *" الحدّ من التغيير عبر التغيير: ما وراء ديمومة النظام الجزائري"* . تاريخ الاسترداد 19 08, 2020، من دراسة لمركز كارنيغي للشرق الأوسط: https://carnegie-mec.org/2018/05/08/ar-pub-76277

16- رضوان بوهيدل. (2020). *جيوسياسية التنافس الدّولي على منطقة الساحل الإفريقي الدّول الهشة والفاشلة في مواجهة القوى الكبرى والصاعدة*. عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي.

17- سعيد الصديقي. (مارس 2020). *هل ستتغيّر السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم؟* المعهد المغربي لتحليل السياسات دقة -عمق - راهنية - تأثير. المعهد المغربي لتحليل السياسات دقة -عمق - راهنية - تأثير.

18- سمير قط. (2017). " السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات". *مجلة العلوم السياسية والقانون* (ع.1)، صفحة ص 70.

19- شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي. (سبتمبر 2013). *الإقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل* (الإصدار مركز دراسات الوحدة العربية). (أمال قاسيمي وآخرون، المحرر) بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

20- صادق حجال. (28 نوفمبر 2019). *إشكالية العلاقة بين التحديث والإستقرار السياسي: الحالة الجزائرية نموذجا*. الدوحة - قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

21- عبد السّلام فيلالي. (2020م). *المجتمع والدّولة في الجزائر 1999-2019 احتضار السياسة.. وعد الحراك*. عنابة، الجزائر: دار العقاد.

22- عبد النور بن عنتر. (2 ماي 2018). *عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية*. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة - قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
23- قيرة إسماعيل وآخرون. (مارس 2009). *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
24- كشكار نسرين. (2020). *السياسة الخارجية الجزائرية بين التقييد الإيديولوجي " المعياري" والإستجابات البرغماتية للتحديات الأمنية الإقليمية بعد سنة 2011* (الإصدار دار الأيام). (في: ولد الصديق ميلود وآخرون، المحرر) عمّان، الأردن: دار الأيام.
25- للمزيد أنظر: وكالة الأنباء الجزائرية. (24 أوت, 2020). *" العسكريون المتمردون في مالي: عدم وجود أي قرار بشأن المرحلة الإنتقالية "* . تاريخ الاسترداد 08 09, 2020، من وكالة الأنباء الجزائرية: http://www.aps.dz/ar/monde
26- مبروك ساحلي. (أبريل 2020). *تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الإقتصادي والإجتماعي في الجزائر 2015- 2020*. أنقرة: مركز دراسات الشرق الأوسط.
27- مجموعة الأزمات الدولية. (12 أكتوبر 2015). *" الجزائر وبلدان الجوار"* . تقرير الشرق الأوسط.
28- مجموعة الخبراء المغاربيين. (سبتمبر 2011). *الأزمة اللّيبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي*. مركز الدراسات المتوسطية والدولية.
29- محمد بوبوش. (2018). *الأمن في منطقة الساحل والصحراء*. عمّان: دار الخليج للصحافة والنشر.
30- مراد فول. (2016). *الإنفلات الأمني في دول الساحل ... المقاربة الجزائرية لإستعادة الأمن*. (في : نسيم بلهول و آخرون، المحرر) عمّان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع .
31- مرسي مشري. (2018). *الأمن السيادي الجزائري و مقاربة الحدود الآمنة*. (في : بلهول نسيم وآخرون، المحرر) عمّان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع .
32- منصور لخضاري. (2015). *السياسة الأمنية الجزائرية المحددات - الميادين - التحديات*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
33- نسيم بلهول ومجموعة من أكاديميين. (2018). *الأزمات الحدودية المعضلات والمخارج* (الإصدار ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية - ناشرون). بيروت، لبنان: ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية - ناشرون.
34- نور الدين. (24 جويلية, 2020). *" تركيا توقع اتفاقية عسكرية مع النيجر"* . تاريخ الاسترداد 15 08, 2020، من الدفاع العربي: http://www.defense-arabic.com
35- وليد عبد الحيّ. (جويلية 2020). *آفاق السياسة الجزائرية بين التغيُّر والتكيُّف*. بيروت - لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات.
36- وهيبة دالع. (ط 2014 م). *دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006*. الجزائر، الجزائر: دار الخلدونية.

*- تضم دول الميدان كلا من: (الجزائر و مالي و موريتانيا و النيجر).